المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (3) - يوليو 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

سياسات المغرب تجاه الهجرة غير النظامية (2003 - 2020)

زينب مجدي

مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر
zeinab.mohammed@feps.edu.eg

Morocco Policies Toward Irregular Immigration (2003- 2020)

Zeinab Magdy

Assistant Professor, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Egypt
zeinab.mohammed@feps.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2024.369748 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.369748

- تاريخ استلام البحث: 2024/1/24، وتاريخ قبوله: 2024/3/7
- توثيق البحث: مجدي، زينب. (2024). سياسات المغرب تجاه الهجرة غير النظامية (2003 – 2020). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(3)، 125 – 147.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (3) - يوليو 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

سياسات المغرب تجاه الهجرة غير النظامية (2003-2020)

المستخلص

تُعدُّ ظاهرة الهجرة غير النظامية إحدى المشكلات المهمة التي تواجه العديد من الدول في عالمنا اليوم، سواء كانت مرسلة للهجرة أو مستقبلة لها، ودولة المغرب من أكثر الدول التي تعاني هذه الظاهرة نظرًا لكونها دولة عبور للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية، والسياسات التي يتبعها المغرب لمواجهة هذه الظاهرة، وتحاول الإجابة عن التساؤل التالي: "ما سياسات دولة المغرب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية؟"، ومن خلال استخدام نظرية تحليل السياسات العامة، والمنهج الوصفي التحليلي، تسعى الدراسة لتحليل سياسات دولة المغرب، وتقييمها، وتوضيح الفارق بين السياسة الموضوعة وما تم تنفيذه بالفعل. وقد خلصت الدراسة إلى أن المغرب نجح -إلى حد كبير- في التعامل مع هذه الظاهرة؛ من حيث تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للهجرة واللجوء، وتطوير استراتيجية جديدة لمكافحة الهجرة غير النظامية، والتعاون مع العديد من الدول في إفريقيا وأوروبا؛ لتقليل تدفقات المهاجرين غير النظاميين. وعلى الرغم من كل هذه النجاحات، يتعين على المغرب مواصلة الجهود لتقليل أعداد المهاجرين غير النظاميين.

الكلمات الدالة: الهجرة غير النظامية، المغرب، السياسات العامة

المقدمة

يُعدُّ المغرب بوابة إفريقيا لأوروبا نظرًا لقرب موقعه الجغرافي من إسبانيا؛ حيث يبعد عن أوروبا بمسافة تبلغ 14 كيلومترا فقط، وكما يتضح من الشكل (1)، فهو بلد عبور للمهاجرين الباحثين عن ظروف معيشية أفضل خارج إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية، (Reifeld, 2015). ويقوم المهاجرون بالعبور إلى المغرب، ثم يهاجرون منها إلى إسبانيا، وإلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك يعتبر المغرب من أكثر الدول الإفريقية إرسالًا، واستقبالًا، وعبورًا للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية إلى دول أوروبا (Kausch, 2017).

الشكل 1

خريطة قرب الموقع الجغرافي بين المغرب وإسبانيا

المصدر: BBC, https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57188143

مرت سياسات مواجهة الهجرة غير النظامية في المغرب بثلاث مراحل: المرحلة الأولى (2003–2005)؛ حيث اعتمد المغرب قانونه الأول المتعلق بالهجرة عام 2003، والذي كان يوضح رغبته في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية بين شمال غرب إفريقيا وإسبانيا، وتعاونه مع الدول الأوروبية في المجال الأمني لتحقيق تلك الأهداف. والمرحلة الثانية (2006–2010)؛ حين انعقد المؤتمر الحكومي الأوروبي الإفريقي حول الهجرة في الرباط عام 2006، وخلال هذه المرحلة انخفضت أعداد المهاجرين غير النظاميين العابرين إلى أوروبا من خلال المغرب إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1990، نتيجة السياسات الجادة التي اتبعها المغرب في المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثالثة فهي خلال الفترة (2011–2020)؛[1]حيث شهد عام 2011 الاحتجاجات الشعبية في العديد من البلدان العربية، أو ما يعرف بالربيع العربي، والتي أثَّرت –بشكل كبير– على الأمن الإقليمي، وأدت إلى زيادة تدفقات المهاجرين من تونس وليبيا ومصر بين عامي 2011 و2012، ثم زادت التدفقات بشكل أكثر وضوحًا منذ عام 2013 من خلال هجرة اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة. وفي سبتمبر 2013، أعلن المغرب عن سياسة جديدة للتعامل مع المهاجرين، فقامت الحكومة بتسوية استثنائية لأوضاع 45 ألف مهاجر، واعتمدت قوانين جديدة للهجرة (Lahlou, 2015).

أقسام الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول مشكلة الهجرة غير النظامية بالمغرب، ويركز القسم الثاني على سياسات دولة المغرب لمواجهة الهجرة غير النظامية، أما القسم الثالث فيقدم تقييمًا لهذه السياسات، وتوضيحًا لأوجه النجاح والإخفاق.

المشكلة البحثية

تسعى الدراسة إلى رصد سياسات المغرب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية منذ عام 2003، وتحليلها، وتقييمها؛ لتوضيح مدى فاعليتها، ومدى الاتفاق بين السياسات النظرية وتطبيقها. وبالتالي، فالسؤال البحثي لهذه الدراسة: **ما السياسات التي يتبعها المغرب للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية؟ وما مدى نجاح هذه السياسات؟**

النظرية

تستخدم الدراسة نظرية تحليل السياسات العامة، والتي تقدم دورة تتضمن عدة خطوات، هي: بيان المشكلة، وتحليلها، وبيان الهدف المطلوب الوصول إليه، ثم وضع السياسة، وتطبيقها، وتقييمها، لبيان أوجه النجاح والإخفاق فيها، وتعديلها بناء على ذلك (هلال، 2014). وتطبيقًا نبدأ الدراسة بتحديد المشكلة وتحليلها، وهي ظاهرة الهجرة غير النظامية في المغرب، وتحديد الهدف وهو الحد من الهجرة غير النظامية، ثم تحديد السياسات للتعامل مع هذه المشكلة وتحقيق الهدف المرجو منها، ثم تحليل هذه السياسات، وتوضيح أوجه النجاح والإخفاق فيها.

[1] تستمر الدراسة حتى عام 2020؛ حيث إنه آخر عام تتوافر فيه بيانات رسمية حول أعداد المهاجرين من خلال الأمم المتحدة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فهي تعنى بوصف سياسات المغرب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتحليلها، ثم تقييم هذه السياسيات، وتوضيح مدى نجاحها أو إخفاقها في مواجهة الظاهرة محل الدراسة (القصبي، 2004).

فرضية الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضية العلمية التالية: كلما ازدادت فعَّالية سياسات الدولة لمواجهة الهجرة غير النظامية، نجحت الدولة في تنظيم أوضاع المهاجرين غير النظاميين، وإدماجهم في المجتمع.

الإطار المفاهيمي (مفهوم الهجرة غير النظامية Irregular Migration)

تُعرَّف الهجرة بأنها الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة (الرقم، 2017)، والهجرة الخارجية هي ترك المواطن دولته التي ينتمي إليها ليستقر في دولة أخرى، بشكل دائم أو مؤقت، وقد تكون بشكل فردي أو جماعي، وقد تكون نظامية أي مطابقة للقانون المنظم لدخول وإقامة الأجانب في دولة الاستقبال، أو غير نظامية تتسم بالمخالفة للقانون المنظم لدخول وإقامة الأجانب في دولة الاستقبال. وبالتالي فالهجرة غير النظامية تشير إلى الحركة الدولية للأفراد عبر الحدود بالمخالفة لقوانين دولة العبور أو الدولة المستقبلة (أمشيري، 2019).

وعلى الرغم من أن مصطلح الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية Illegal Migration هو الأكثر شيوعًا واستخدامًا، فإن مصطلح الهجرة غير النظامية Irregular Migration هو الأدق مفاهيميًّا؛ حيث إن مصطلح غير شرعي يعني غير قانوني، وهو دلالة على الإجرام، وإذا اعتمدناه سيصبح كل المهاجرين غير النظاميين غير شرعيين ومجرمين، وقد نفت الأمم المتحدة ذلك في تقريرها عام 2003 مؤكدة على أنه "لا ينبغي معاملة المهاجرين –حتى أولئك الذين يتواجدون في بلد ما بشكل غير قانوني– على أنهم مجرمون" (الأمم المتحدة، 2003). فالمهاجرون بشر لديهم حقوق أساسية، مهما كان وضعهم، كما أن اعتبارهم مجرمين يزيد من مخاطر اعتبار اللاجئين أيضًا مجرمين؛ مما قد يؤدي إلى رفض طلبات اللجوء الخاصة بهم (Koser, 2005).

الأهمية العلمية والعملية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في رصد السياسات العامة المغربية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية، وتحليلها؛ نظرًا لقلة الدراسات والأدبيات التي تتناول هذا الموضوع. أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في إمداد صناع القرار في الدول الأخرى بمزيد من المعلومات حول التجارب والسياسات الناجحة للتعامل مع هذه الظاهرة.

الإطار الزماني والمكاني

تركز هذه الدراسة على ظاهرة الهجرة غير النظامية في دولة المغرب منذ عام 2003؛ حيث شهد هذا العام أول قانون لمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية حتى عام 2020، كما سبقت الإشارة.

الأدبيات السابقة

تنقسم الأدبيات بشأن الهجرة غير النظامية إلى اتجاهين: الأول يتناول الدراسات المتعلقة بسياسات مواجهة الهجرة غير النظامية للدول المستقبلة للمهاجرين غير النظاميين، وهي دول الشمال (الدول الأوروبية)، وأما الثاني فيركز على الدراسات المتعلقة بسياسات الدول المرسلة للمهاجرين غير النظاميين، وهي دول الجنوب، وخاصة دول إفريقيا، وهي محل الدراسة. ويسرد البحث في الأدبيات الدراسات في كلا الاتجاهين؛ من أجل توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين سياسات الدول المستقبلة والدول المرسلة.

الاتجاه الأول: الدراسات التي تركز على سياسات الدول المستقبلة للمهاجرين غير النظاميين

تعددت الدراسات التي تناولت تحليل سياسات الدول للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، وأكدت أن هذه الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين طورت عديدًا من السياسات، وسنت مجموعة من التشريعات والقواعد والإجراءات والاتفاقيات التي نجحت –إلى حد كبير– في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى سياسات الطرد، والتجريم، وتضييق الخناق وتعقيد الإجراءات لمنع دخول المهاجرين إليها (Merlino & Parkin, 2010).

فضلًا عن ذلك، أسست هذه الدول ترسانة قوية من التشريعات والاتفاقيات، مثل "اتفاقية تشنجن" التي أبرمت في يونيو 1985، بين حكومات 26 دولة أوروبية، منها 4 دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي تؤكد على المراقبة المشتركة للحدود، وفرض تأشيرات على الأجانب خاصة العرب والأفارقة، ووضع معايير موضوعية لكل من يريد الحصول على تأشيرة للدخول إلى أراضيها.

كما قامت الدول الأوروبية بعقد عدة مؤتمرات، مثل: "قمة تامبير" (1999)، و"قمة سالونيكي" (2003) لمكافحة الهجرة غير النظامية، وأنشأت "وكالة فرونتكس" Frontex (2004)؛ للتصدي لعمليات الهجرة غير النظامية، خاصة عبر البحر المتوسط، كما أصدر المجلس الأوروبي عام 2005 ما يسمى بـ"الورقة الخضراء"؛ من أجل مطالبة كافة الأطراف بالتعليق، وإبداء الرأي لوضع آليات لإدارة مسألة الهجرة. وصدَّقت الدول الأوروبية على "ميثاق الهجرة الأوروبي" عام 2008، الذي يحتوي على قواعد من شأنها الحد من الهجرة السرية وغير النظامية للدول الأوروبية.

وقامت الدول الأوروبية كذلك بإنشاء مراكز لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين، حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. كما تبنت دول الاتحاد الأوروبي استراتيجيات من شأنها التعاون مع دول إفريقيا، وأبرمت اتفاقيات ثنائية وجماعية من أجل مكافحة الهجرة غير النظامية، مثل الاتفاق بين إيطاليا وليبيا عام 2007. كما أبرمت اتفاقًا سياسيًّا مع تركيا عام 2016، وقامت بإغلاق طريق البلقان البري، الذي يُعدُّ طريقا رئيسا للهجرة إلى أوروبا يمر من تركيا عبر اليونان. كذلك، قامت الدول الأوروبية بالاتفاق مع تركيا حول أعداد المهاجرين المسموح لهم بالدخول إلى دول الاتحاد (عبد الحميد، 2020). وبذلك دمجت الدول الأوروبية دول المغرب العربي وتركيا بالكامل في أنظمة الهجرة الأورو–متوسطية؛ للحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين إليها (De Haas, 2010).

وتقوم الدول الأوروبية بالضغط على الدول الإفريقية من أجل جعلها منصات وصول للمهاجرين، أي استيعاب المهاجرين الذين يرفض الاتحاد الأوروبي استقبالهم، وهو ما تم نقاشه في "قمة بروكسل" (2018)، كما تتبع الدول الأوروبية سياسة التمييز العنصري مع المهاجرين، والانتقاء، والعزل، ونشر ثقافة الخوف بينهم؛ مما يجعل اندماجهم مع المجتمع الأوروبي صعبًا للغاية.

وهناك دول أوروبية، مثل فرنسا، تتبنى مصطلح الهجرة الانتقائية، وهو المصطلح الذي استخدمه الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي؛ حيث وضع عدة قوانين لمكافحة الهجرة غير النظامية، ووضع شروطًا جديدة للمهاجرين إلى فرنسا تركز على قبول ذوي الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة، مؤكدًا أن الهجرة ليست متاحة للجميع (مرزوق، 2020).

ويتضح من السرد السابق أن دول الاستقبال تتبع سياسات متشددة للغاية تجاه المهاجرين غير النظاميين، وتتبع سياسات انتقائية للمهاجرين؛ حيث تقبل ذوي الكفاءات والخبرات التي ستستفيد منها، وتلاحق وتحتجز عديمي الكفاءة من المهاجرين غير النظاميين.

وتستفيد الدراسة من هذه الأدبيات من خلال الاطلاع على أهم السياسات التي تتخذها الدول المستقبلة للمهاجرين غير النظاميين للتعامل مع مشكلة الهجرة غير النظامية، والتي تختلف –بشكل كبير– عن سياسات الدول المرسلة؛ حيث تتبع الدول المستقبلة للمهاجرين سياسات الطرد، والتجريم، وتقوم بتضييق الخناق وتعقيد الإجراءات لمنع دخول المهاجرين إليها، كما تتبع سياسة الضغط على الدول المرسلة للمهاجرين، حتى تقوم الأخيرة بتشديد الإجراءات لمنع عبور المهاجرين من أراضيها.

الاتجاه الثاني: الدراسات التي تتناول سياسات الدول المرسلة للمهاجرين غير النظاميين

تركز الدراسات في هذا الاتجاه على سياسات الدول المرسلة للمهاجرين، وهي الدول الإفريقية والدول العربية، مثل:

مصر. تتبنى الحكومة المصرية عدة سياسات للتصدي للهجرة غير القانونية، وتطلق عليها مصطلح الهجرة غير الشرعية، وقد أنشأت عام 2014 "اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، التي تتكون من 30 وزارة وهيئة ومركزا قوميا، كما أصدرت القانون رقم 82 لسنة 2016، وهو أول قانون مصري يناقش مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ حيث جرَّم القانون المساعدة بأي شكل على الهجرة غير الشرعية، وتهريب المهاجرين، ووقع عقوبة الحبس وغرامة 50 ألف جنيه على من يقوم بذلك (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2020). كما تقوم مصر بالتعاون مع الدول العربية والإفريقية، وتتبنى سياسات مشتركة للتصدي لهذه الظاهرة. وعلى المستوى الدولي، أطلقت عام 2016 مبادرة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة؛ لتسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة، وحماية المهاجرين، وتحقيق إعادة الاندماج لهم عند العودة. كما نفذت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي استراتيجية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للعائدين من الهجرة، ووقعت بروتوكول تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة للحد من الهجرة غير الشرعية، وتتبنى مشروعات للتنمية المحلية وتوفير فرص عمل. كذلك، وضعت مصر استراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (2016–2026) (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2020).

الجزائر. تقوم الجزائر أيضًا بالتعاون على المستوى الإقليمي والدولي؛ للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتختص وزارة الداخلية والحكم المحلي بملاحقة المهاجرين غير النظاميين، وضبط العناصر المتورطة في الهجرة غير النظامية، وجمع المعلومات عن المهاجرين وأماكن التقائهم لكشف شبكات التهريب، كما تقوم السلطات الجزائرية بالتنسيق مع دول الجوار بمراقبة الحدود، وضبط المهاجرين غير النظاميين (Musette, 2021).

المغرب. اتخذ المغرب العديد من السياسات المهمة؛ لمواجهة الهجرة غير النظامية، فاعتمد القانون رقم 02.03 لسنة 2003؛ لتنظيم دخول وإقامة المهاجرين في المغرب، وإعلان ميثاق مراكش المتعلق بالهجرة عام 2018، الذي أدى إلى تحول تدريجي في سياسات الهجرة المغربية، والتي تؤكد على احترام حقوق المهاجرين، مع احترام الأهداف الأمنية للاتحاد الأوروبي، ومحاولة إدماج المهاجرين في المجتمع (Meknassi , 2019).

ويلاحظ من السرد السابق أن دول الإرسال مثل مصر، والجزائر، والمغرب، نجحت –إلى حد كبير– فيما يتعلق بالسياسات الأمنية، والسياسات التعاونية، التي تتخذها لملاحقة المهاجرين غير النظاميين.

وتستفيد الدراسة من هذه الأدبيات من خلال الاطلاع على سياسات الدول المرسلة للمهاجرين، وهي الدول الإفريقية والعربية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية. وتتمثل السياسات في تعديل الأطر القانونية الخاصة بالمهاجرين، وإنشاء مؤسسات لمكافحة الهجرة غير النظامية، وتشديد الإجراءات الأمنية لملاحقة المهاجرين غير النظاميين، وإنشاء مشروعات لتحسين ظروفهم المعيشية، ومحاولة إدماجهم في المجتمعات.

ويلاحظ من السرد السابق اختلاف سياسات الدول المرسلة للمهاجرين عن سياسات الدول المستقبلة لهم.

مشكلة الهجرة غير النظامية في المغرب

يعاني المغرب من ظاهرة الهجرة غير النظامية، نظرًا لموقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلنطي، فهو شديد القرب من أوروبا؛ مما جعله من أهم الدول الإفريقية إرسالًا، واستقبالًا، وعبورًا للمهاجرين إلى دول أوروبا. وفي العقدين الأخيرين تنامت ظاهرة الهجرة غير النظامية، وزادت تدفقات أعداد المهاجرين غير النظاميين؛ مما أدى إلى تضرر المغرب بشكل كبير؛ حيث هاجر العديد من الشباب المغربي إلى دول أوروبا، كما تحول المغرب إلى معبر للمهاجرين وبلد إقامة للقادمين من إفريقيا ومتجهين نحو أوروبا (لزعر، 2012). وأدى ذلك إلى العديد من المشكلات، منها الإخلال بالوضع الاقتصادي، لأن المهاجرين يوفرون عمالة رخيصة؛ مما يجعلهم منافسين للأيدي العاملة المحلية بالمغرب، ويخل بسوق العمل، ويتسبب في ارتفاع نسب البطالة بين المواطنين المغاربة (مجد، وأحمد، 2013). ويوضح الشكل التالي أعداد المهاجرين من دول العالم إلى المغرب خلال الأعوام (1990، 1995، 2000، 2005، 2010، 2015، 2020).

الشكل 2

أعداد المهاجرين من دول العالم إلى المغرب خلال الفترة (1990–2020)

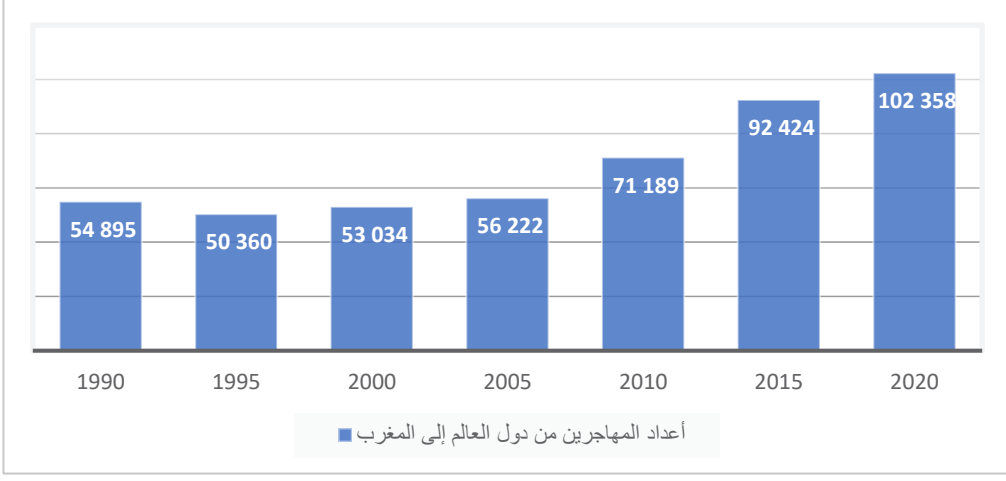

المصدر: United Nations, International Migration Stock 2020 Destination

https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

يقصد بالمهاجرين الدوليين أولئك الذين ولدوا في بلد آخر غير الذي يعيشون فيه، بما في ذلك اللاجئون إلى المغرب كدولة استقبال أو دولة مرور Transit. ويلاحظ من الشكل السابق التطور في أعداد المهاجرين، بداية من عام 2000؛ حيث ارتفع العدد من 53.034 عام 2000 إلى 56.222 مهاجر عام 2005 بمعدل زيادة 6% تقريبا، ثم إلى 71.189 عام 2010 بمعدل زيادة 27% تقريبا مقارنة بعام 2005، ثم واصل الارتفاع حتى بلغ 92.424 مهاجرا عام 2015 بمعدل زيادة 30% تقريبا مقارنة بعام 2010، ووصل إلى 102.358 مهاجرا عام 2020 بمعدل زيادة 11% تقريبا (UN, 2020).

ويبين الشكل رقم (3) أعداد المهاجرين من المغرب (دولة إرسال) إلى دول العالم (دول استقبال) في الأعوام (1990، 1995، 2000، 2005، 2010، 2015، 2020).

الشكل 3

أعداد المهاجرين من المغرب إلى دول العالم خلال الفترة (1990-2020)

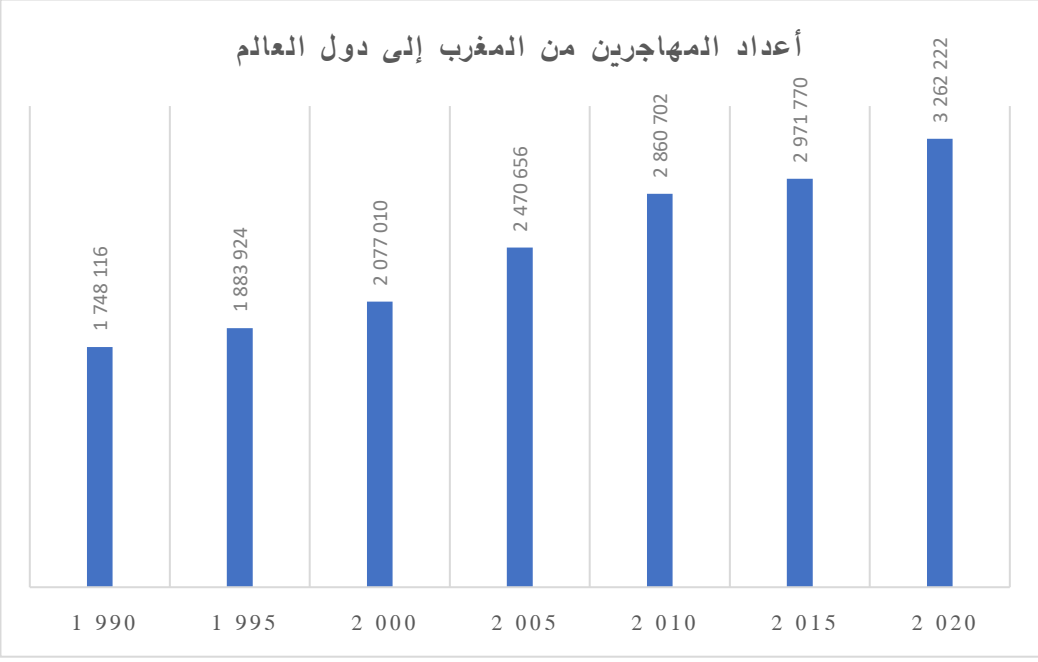

المصدر: United Nations, International Migration Stock 2020 Destination
https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

يلاحظ من الشكل السابق الارتفاع المستمر لأعداد المهاجرين من المغرب إلى دول العالم خلال الفترة (1990-2020)، حيث زاد من 1748116 عام 1990 إلى 1883924 عام 1995 بمعدل زيادة 8% تقريبا، ثم زاد إلى 2077010 مهاجرين عام 2000 بمعدل زيادة 10% تقريبا، ثم إلى 2470656 مهاجرا عام 2005 بمعدل

زيادة 19% تقريبا، ووصل إلى 2971770 مهاجرا عام 2015 بمعدل زيادة 20% تقريبا، وزاد العدد إلى 3262222 مهاجرا عام 2020 بمعدل زيادة 10% تقريبا (UN, 2020).

أما أعداد المهاجرين غير النظاميين فيوضحها الشكل التالي:

الشكل 4

*أعداد المهاجرين غير النظاميين بدولة المغرب خلال الأعوام (2005، 2006، 2014)**

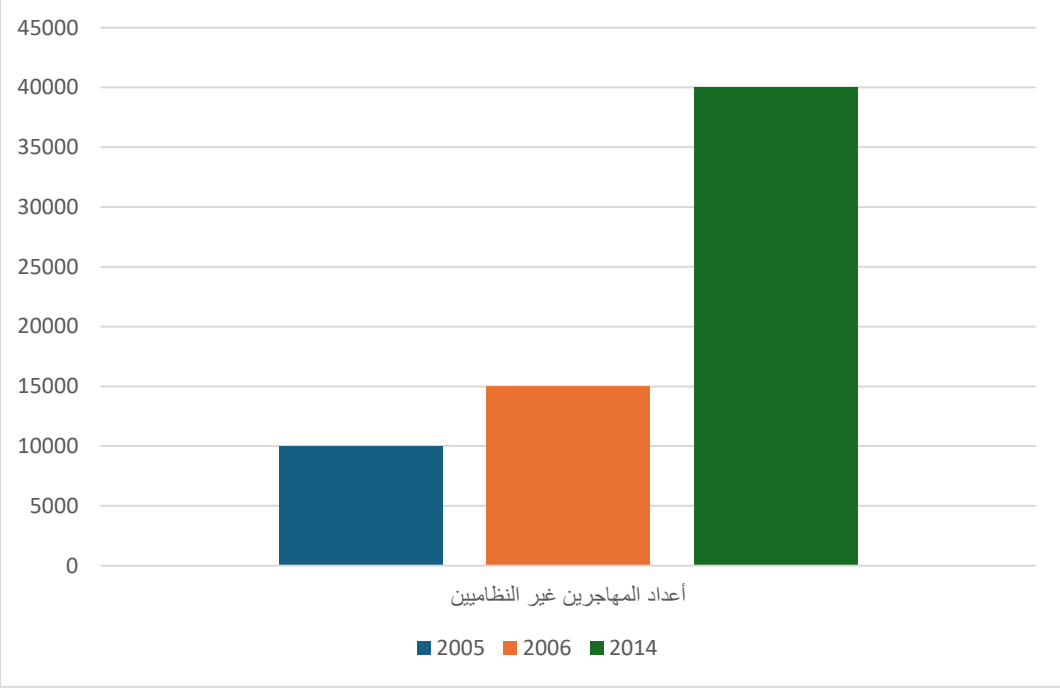

المصدر: بن الراضي، وآخرون (2018).

*يُلاحظ أن أعداد المهاجرين غير النظاميين متوفرة حتى عام 2014 فقط.

يوضح الشكل السابق أعداد المهاجرين غير النظاميين بالمغرب في الأعوام 2005، 2006، 2014، فقد قدرت اللجنة الأوروبية عدد الأشخاص الذين انتظروا بالمغرب للعبور إلى أوروبا عام 2005 بنحو 10 آلاف شخص، وعام 2006 قدرت مديرية الهجرة ومراقبة الحدود المغربية أعدادهم بما تراوح بين 10–15 ألف شخص، وأعلنت وزارة الداخلية المغربية أن أعداد المهاجرين غير النظاميين عام 2014 تراوح بين 35–40 ألف مهاجر (بن الراضي، وآخرون، 2018).

وأخذت أعداد المهاجرين في الارتفاع –بشكل كبير– بعد عام 2011؛ نظرًا للاحتجاجات الشعبية التي نشبت في العديد من البلدان العربية؛ مما أحدث بها أزمات، أدت إلى خروج مواطنيها بحثًا عن ظروف معيشية أفضل في دول أخرى.

سياسات المغرب للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها سياسات المغرب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ثلاث مراحل، وتختلف سياسات المغرب في كل مرحلة وفقًا لوضع الهجرة غير النظامية، والظروف المحيطة بها.

المرحلة الأولى (2003–2005)

تبدأ المرحلة الأولى من عام 2003، نظرًا لأن عام 2003 شهد قيام المغرب بوضع أول قانون للهجرة غير النظامية، وهو القانون رقم 02.03، وهذا القانون أوضح رغبته في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية بين شمال غرب إفريقيا وإسبانيا، وتعاون المغرب مع الدول الأوروبية في المجال الأمني؛ لتحقيق تلك الأهداف.

وتبع قانون 02.03 إنشاء مؤسسات لوضع هذا القانون موضع التطبيق. وقام المغرب باتخاذ العديد من التدابير للحد من الهجرة غير النظامية، وبفعل هذه التدابير تمكن من تفكيك 1200 شبكة متخصصة في تهريب الأشخاص، وتم توقيف 10595 شخصا في طنجة وحدها متورطين في الهجرة غير النظامية عام 2003 (مجد، أحمد، 2013).

القانون 02.03

كان الهدف من القانون 02.03 هو الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، وإصدار نصوص تشريعية جديدة تلائم تطورات هذه الظاهرة، وما التزم به المغرب من اتفاقيات دولية. ويتكون القانون 02.03 من ثلاثة أقسام؛ لتنظيم كيفية مراقبة عمليات الهجرة غير النظامية من المغرب وإليه، من خلال وضع شروط لدخول المغرب والإقامة به. كما جرَّم القانون دخول المغرب دون وثائق سفر سارية المفعول، والبقاء بعد انقضاء المدة المرخصة، أو دون بطاقة تسجيل الإقامة، وعدم تجديد بطاقة الإقامة في الوقت المحدد.

كما حدد القانون عقوبات حال مخالفته، مثل: الحبس من شهر إلى ستة أشهر، وغرامات مالية من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف درهم، كما نص القانون على عقوبة من يساعد في الهجرة غير النظامية والسرية، خاصة إذا كان المساعد موظفا عموميا، فتتراوح عقوبته من سنتين إلى خمس سنوات، ويقوم بدفع غرامة تتراوح من 50 ألفا إلى 500 ألف درهم.

يمنع القانون دخول كل أجنبي تهرب، أو حاول التهرب، من تنفيذ قرار الطرد، أو الذي دخل مجددًا المغرب دون ترخيص رغم طرده، وحدد أيضًا عددًا من العقوبات الإدارية، مثل رفض تسليم بطاقة التسجيل والإقامة. ولوضع هذا القانون موضع التطبيق، وإثبات جدية سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية، قام المغرب بإنشاء

مؤسسات إنفاذ لهذا القانون، أبرزها مديرية الهجرة ومراقبة الحدود، والمرصد الوطني للهجرة (أفقير، وبنعياش، 2021).

مديرية الهجرة ومراقبة الحدود (Directorate of Migration and Border Surveillance, DMBS)

مديرية الهجرة ومراقبة الحدود مؤسسة تابعة لوزارة الداخلية المغربية، أنشئت في نوفمبر 2003، بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية، ومكافحة تهريب البشر عبر الحدود، وهي تضطلع بأعمال البحث والتقصي من خلال فروعها في طنجة، وتطوان، والعرائش، والناظور، وجدة، والعيون، وتقوم بالتواصل والتنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف في الداخل والخارج؛ من أجل ضبط تدفق المهاجرين غير النظاميين إلى الدول الأخرى عبر المغرب، كما تقوم بحملات توعية؛ لتوضيح خطورة العواقب المترتبة على الهجرة غير النظامية.

المرصد الوطني للهجرة

تم إنشاء هذا المرصد بموجب مرسوم ملكي عام 2004، وهو يضم جميع القطاعات المعنية بالهجرة، مثل: وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة التشغيل، وغيرها من القطاعات. ويقوم المرصد بالمشاركة في وضع سياسة وطنية في مجال الهجرة، وإبداء الرأي في مشروعات النصوص التشريعية، وجمع المعلومات، والقيام بدراسات وبحوث حول تدفقات الهجرة (أفقير، وبنعياش، 2021).

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات انخفضت أعداد المهاجرين غير النظاميين بشكل كبير؛ مما يقودنا للمرحلة الثانية، والتي اتبع فيها المغرب سياسات وإجراءات أقل تشددًا في الداخل، مكتفيًا بتفعيل أطر التعاون مع الدول الأخرى.

المرحلة الثانية (2006–2010)

شهد عام 2006 انتقال ممرات الهجرة من المغرب نحو الجنوب، خاصة منطقة الساحل، بين موريتانيا ثم السنغال وجزر الكناري؛ مما أدى إلى انخفاض كبير في أعداد المهاجرين غير النظاميين من المغرب إلى أوروبا، وهذا يؤكد على السياسة النشطة للمغرب في مكافحة الهجرة غير النظامية في المرحلة السابقة، وعلى الشراكة الفعَّالة بين المغرب وإسبانيا في مجال إدارة تدفقات الهجرة (Lahlou, 2015).

وقد اتخذ المغرب عدة تدابير وسياسات في هذه المرحلة، مثل:

- الاتفاق بين المغرب وبعض الدول الإفريقية، مثل السنغال ومالي عام 2005، واتخاذ إجراءات مشتركة بينها وبين المغرب؛ من أجل إرجاع المهاجرين غير النظاميين إلى دولهم الأصلية طوعًا.

- زيارات ملك المغرب المستمرة لبعض الدول الإفريقية التي تُصدِّر المهاجرين غير النظاميين، مثل النيجر والسنغال، ومن أهم هذه الزيارات زيارة ملك المغرب لجامبيا والكونغو عام 2006؛ لإقناع تلك الدول بالشراكة مع المغرب، وتسهيل إرجاع المهاجرين غير النظاميين إلى مواطنهم الأصلية.
- التفاوض السياسي والدبلوماسي مع السلطات الجزائرية؛ لمساعدة المغرب في إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى دولهم الأصلية، وذلك بعد سنوات رفضت خلالها الجزائر التعاون مع المغرب لمكافحة الهجرة غير النظامية، وأكدت أنها غير معنية بذلك. ولكن ابتداءً من عام 2005، بدأت الجزائر تعزز من نقاط التفتيش على طول الحدود مع مالي والنيجر، وعملت على إعادة مئات المهاجرين غير النظاميين من جنوب الصحراء الكبرى إلى بلدانهم الأصلية.
- التعاون بين السلطات المغربية والممثل المحلي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمكافحة الهجرة غير النظامية، وقد قامت المفوضية بتوفير كل الوسائل المتاحة لضمان وصول المهاجرين المقيمين بالمغرب، والممنوعين من العبور إلى أوروبا إلى دولهم الأصلية.
- قام المغرب بتقارب أقوى مع إسبانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، موضحا أنه ضحية نتيجة لموقعه الجغرافي الذي يستغله المهاجرون غير النظاميين من أجل العبور إلى أوروبا، وهكذا تقاربت وجهات النظر بين المغرب وإسبانيا، بعد أن كادت العلاقات بينهما تكون عدائية عامي 2001، 2002 نتيجة للهجرة غير النظامية (Lahlou, 2015).
- وقع المغرب عام 2007 على اتفاقية أمنية مع إسبانيا، تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بينهما؛ لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن، ومنها الهجرة غير النظامية، وتسمح هذه الاتفاقية لإسبانيا بترحيل المهاجرين المغاربة الذين يعبرون إليها بطريقة غير قانونية وغير نظامية (بودراع، 2018).

مع نهاية هذه المرحلة زادت أعداد المهاجرين –بشكل كبير– مرة أخرى، ولكن ليس بسبب عدم فعَّالية السياسات المغربية، بل بفعل العوامل الخارجية، والمقصود بذلك الاحتجاجات الشعبية التي نشبت في العديد من البلدان العربية، والتي أدت لأزمات في تلك الدول، ترتب عليها خروج المواطنين بأعداد كبيرة بحثًا عن ظروف معيشية أفضل في دول أخرى. وبناءً على ذلك، كان لزامًا على المغرب اتخاذ تدابير واتباع سياسات أكثر تشددًا وجدية عن المرحلة السابقة لمواجهة تدفقات المهاجرين، وهذا يقودنا إلى المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة (2011–2020)

شهدت هذه المرحلة تدفقًا هائلًا لأعداد المهاجرين غير النظاميين نتيجة للثورات العربية؛ مما أدى لاتخاذ المغرب العديد من الخطوات الجادة والفعَّالة.

الاستراتيجية الوطنية للجوء والهجرة

مع التدفق الهائل للمهاجرين غير النظاميين بعد عام 2011 نتيجة للثورات العربية، أعلن المغرب عن الاستراتيجية الوطنية للجوء والهجرة عام 2013، وتم وضع سياسة شاملة تتعلق بقضايا الهجرة واللاجئين، وتتوافق هذه السياسة مع الالتزامات الدولية للمغرب، ومع الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

وتؤكد هذه الاستراتيجية على التسوية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين، وعلى الحوكمة في مجال الهجرة على المستويين الوطني والدولي، وتعتمد على النهج التشاركي الذي يشمل مختلف المؤسسات المعنية بشؤون الهجرة واللاجئين، وتتمثل في ستة مبادئ أساسية، هي: الإنسانية، والتشاركية، والشمولية، واحترام حقوق الإنسان، ومطابقة القانون الدولي، والمسؤولية المشتركة (السربوت، 2023).

تهدف الاستراتيجية إلى تنظيم تدفقات المهاجرين، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتطوير التشريعات بما يتوافق مع المستجدات، وتفعيل الحوكمة والشراكة بين مختلف القطاعات المعنية بالهجرة، والتعاون على المستوى الدولي؛ لضمان التنسيق من أجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

الائتلاف الإفريقي للهجرة والتنمية

بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للجوء والهجرة، اهتم المغرب بالتعاون مع الدول الإفريقية ودول الجنوب في مجال الهجرة، واشترك في "الائتلاف الإفريقي للهجرة والتنمية" في أكتوبر 2013، والذي تم تنظيمه بواسطة المنظمة الدولية للهجرة في نيويورك. وتمثل هدف هذا الائتلاف في تعزيز التشاور والحوار الجماعي؛ للوصول لاستراتيجيات من شأنها حماية المهاجرين من التمييز، وإدماجهم في المجتمعات المستقبلة لهم، وإنشاء آلية مؤسسية لاتخاذ التدابير المشتركة من أجل ملف الهجرة.

المرصد الإفريقي للهجرة

بناء على اقتراح الملك محمد السادس، أنشأ المغرب "المرصد الإفريقي للهجرة"، وهو أول مرصد في الاتحاد الإفريقي معني بالهجرة ومقره الرباط، يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالهجرة بين الدول الإفريقية، وتحليلها، كما يقوم بتصحيح الصورة الخاطئة عن المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا، ويحاول تعزيز إدماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة، ويوفر المعلومات للدول الإفريقية؛ لضمان اتخاذ أنجح السياسات ذات الصلة.

الاتفاقيات الدولية

قام المغرب بالتعاون مع الدول الأوروبية أيضًا، وقام بالتوقيع على عدة اتفاقيات معها تتعلق بالهجرة، مثل اتفاقية 2012، التي بموجبها يسمح المغرب لغير مواطنيه بالعودة، وأيضًا الاتفاقية الموقعة في 6 يونيو 2013 مع تسع دول أوروبية، هي: بلجيكا، وألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة؛ من أجل الشراكة والهجرة وحركية الأشخاص. ويُعدُّ المغرب أول دولة من المنطقة المتوسطية ينخرط مع الدول الأوروبية في هذا النوع من الاتفاقيات، وبموجبها يلتزم المغرب بقبول استقبال الأجانب، وخاصة الأفارقة من إفريقيا جنوب الصحراء المرحلين من الاتحاد الأوروبي. ومن أجل تطبيق هذه الاتفاقيات شدد المغرب من الإجراءات الأمنية على منافذه البحرية التي يتسلل من خلالها المهاجرون غير النظاميين، وتمكن من تفكيك مئات الشبكات، وعصابات تهريب البشر.

ونتيجة لذلك، انخفضت معدلات الهجرة غير النظامية، وشهد عام 2014 تراجعًا كبيرًا في أعداد المهاجرين غير النظاميين؛ حيث لم يتعدَ عدد المراكب التي عبرت مضيق جبل طارق ستة مراكب على متنها 83 مهاجرا فقط. كما تمكنت السلطات المغربية عام 2014 من تفكيك 105 عصابات إجرامية تعمل في مجال الهجرة والاتجار بالبشر (بودراع، 2018).

المؤتمر الدولي للهجرة

استضاف المغرب المؤتمر الدولي للهجرة برعاية الأمم المتحدة عام 2018، والذي حاول البحث عن حلول مبتكرة بين إدارة الحدود وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وبين الهجرة والتنمية (السربوت، 2023).

التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي

يدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ استراتيجية المغرب لمكافحة الهجرة غير النظامية منذ عام 2013، وأعيد إطلاق اتفاق الشراكة بينهما عام 2019، بهدف تعزيز حقوق اللاجئين وحمايتهم، وإنقاذ حياة المهاجرين غير النظاميين عبر الدعم المؤسسي، وتوفير فرص اقتصادية للمهاجرين كبديل للهجرة غير النظامية، ودعم برامج التنقل التي تعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية. ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي والمؤسسي للمغرب من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وقد كانت سياسات المغرب في المرحلة الثالثة فعَّالة إلى حد كبير؛ فأسهمت في استيعاب المهاجرين وإدماجهم في المجتمع، وتعزيز حقوقهم من خلال الدعم المؤسسي، وتوفير فرص عملهم، كما أدت هذه السياسات إلى تنظيم أوضاع العديد من المهاجرين غير النظاميين بشكل قانوني، وإعادة العديد منهم إلى موطنهم الأصلي.

تقييم سياسات المغرب تجاه الهجرة غير النظامية

بالنظر إلى سياسات المغرب لمكافحة الهجرة غير النظامية، نجد عديدًا من النجاحات، وقليلًا من الإخفاقات.

النجاحات:

1- نجح المغرب في تنظيم أوضاع المهاجرين غير النظاميين، فمن وجهة نظر الحكومة المغربية فإن حملة تنظيم أوضاع المهاجرين غير النظاميين كانت ناجحة إلى حد كبير، وتم تنفيذها وفقًا لأفضل الممارسات، فقد ساعدت حملتا التسوية لعامي 2014 و2017 ما يقرب من 50 ألف مهاجر غير نظامي في الحصول على تصاريح الإقامة، وبذلك أصبح المغرب أول دولة إفريقية تقوم بتنظيم أوضاع المهاجرين غير النظاميين، ونتيجة لذلك استفاد المهاجرون من 113 دولة، معظمهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، من حملات التسوية، وحصلوا على تصاريح إقامة؛ ففي الحملة الأولى 2014 كان التصريح لمدة عام واحد، وامتد لثلاثة أعوام في الحملة الثانية 2017.

2- نجح المغرب في تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للهجرة واللجوء، ومكافحة الاتجار بالبشر؛ حيث شكل ثلاث لجان فرعية لصياغة ثلاثة قوانين بشأن الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر، وتألفت اللجان الفرعية من المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وقامت بصياغة إطار قانوني ومؤسسي جديد، يقوم على أسس القانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان.

3- نجحت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي اتبعها المغرب في تحقيق إدماج المهاجرين في المجتمع المغربي؛ حيث اعتمدت الوكالة الوطنية للمهاجرين واللاجئين 11 برنامجا، تُمكِّن المهاجرين من الحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب، والحفاظ على كرامتهم الإنسانية، مثل: برنامج الوصول إلى التعليم، بعض النظر عن الوضع الإداري للمهاجرين، وإتاحة وصول أطفال المهاجرين إلى المدارس المغربية العامة والخاصة؛ إعلاءً لمصلحة الطفل، كما تتعاون وزارة التعليم مع المجتمع المدني من أجل إتاحة تعليم غير رسمي لجميع أطفال المهاجرين. وتشمل البرامج أيضًا مساعدة المهاجرين في الحصول على الخدمات الصحية، والتدريب المهني، وإدماجهم في سوق العمل، بغض النظر عن وضعهم الإداري (Jamal, 2021).

4- نتيجة للتعاون الفعَّال بين المغرب والاتحاد الأوروبي، استطاع المغرب إعادة 4557 مهاجرا غير نظامي إلى بلدانهم الأصلية، وذلك في إطار مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة لحماية وإعادة إدماج اللاجئين (الاتحاد الأوروبي، 2023).

الإخفاقات

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة المغرب، فإن أعداد المهاجرين –سواء النظاميين أو غير النظاميين– لا تزال كبيرة (كما أوضحتها البيانات في الدراسة)، ولا يزال هؤلاء المهاجرون يمثلون ضغطًا كبيرًا، وقد لا يكون ذلك بسبب عدم فعَّالية السياسات المغربية لمواجهة الظاهرة، وإنما بسبب عوامل خارجية دافعة للهجرة غير النظامية، منها: الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العديد من البلدان المرسلة للهجرة نتيجة الصراعات والحروب الأهلية في هذه الدول، وأزمة فيروس كورونا التي لا يزال العديد من دول الجنوب يعاني من آثارها الاقتصادية، والحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع؛ مما يدفع المواطن في دول الجنوب النامية إلى الهجرة بحثًا عن ظروف معيشية أفضل في دول أخرى.

ولا يعني ذلك عدم مواصلة المغرب لسياساتها، ولكن من الأهمية بمكان استمرار اتباع المغرب للسياسات والإجراءات التي من شأنها مواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، وخاصة تلك المتعلقة بالتعاون مع الدول الإفريقية والدول الأوروبية، على حد سواء؛ لتقليل تدفقات المهاجرين غير النظاميين.

الخاتمة والتوصيات

يُعدُّ المغرب دولة عبور للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى دول أوروبا، نظرًا للقرب الجغرافي الشديد بين المغرب وإسبانيا، ونتيجة لذلك يتخذ المغرب العديد من الإجراءات والتدابير لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية. وقد مرت سياسات مواجهة الهجرة غير النظامية في المغرب بثلاث مراحل: المرحلة الأولى منذ عام 2003 حتى عام 2005، حيث اعتمد المغرب قانونه الأول المتعلق بالهجرة عام 2003، والذي كان يوضح رغبته في الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومكافحة الاتجار بالبشر بين شمال غرب إفريقيا وإسبانيا، وتعاون المغرب مع الدول الأوروبية في المجال الأمني لتحقيق تلك الأهداف.

المرحلة الثانية منذ عام 2006 حتى عام 2010، حيث انعقد المؤتمر الحكومي الأوروبي الإفريقي حول الهجرة في الرباط عام 2006، وخلال هذه المرحلة انخفضت أعداد المهاجرين غير النظاميين العابرين إلى أوروبا من خلال المغرب إلى أدنى مستوى منذ عام 1990. أما المرحلة الثالثة فتبدأ من عام 2011 حتى عام 2020، حين شهد عام 2011 الاحتجاجات الشعبية في العديد من البلدان العربية، أو ما يعرف بالربيع العربي، والتي أثَّرت – بشكل كبير – على الأمن الإقليمي، وأدت إلى زيادة تدفقات المهاجرين من تونس وليبيا ومصر.

وقد نجح المغرب –بشكل كبير– في التعامل مع هذه الظاهرة؛ حيث قام بتطوير الإطار القانوني والمؤسسي للهجرة واللجوء، كما اتبع استراتيجية جديدة لمكافحة الهجرة غير النظامية، وقام بالتعاون مع العديد من البلدان في إفريقيا وأوروبا؛ لتقليل تدفقات المهاجرين غير النظاميين.

وبناءً على ذلك، تم إثبات صحة فرضية الدراسة، فكلما ازدادت فعَّالية سياسات الدولة لمواجهة الهجرة غير النظامية نجحت الدولة في تنظيم أوضاع المهاجرين غير النظاميين، وإدماجهم في المجتمع.

وعلى الرغم من كل هذه النجاحات فإنه على المغرب مواصلة سياساته وإجراءاته تجاه الهجرة غير النظامية، خاصة مع تزايد ضغوط تدفق المهاجرين غير النظاميين نتيجة للظروف الاقتصادية المتدنية في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تدفع بالأفراد نحو الهجرة أملًا في ظروف معيشية أفضل.

المراجع

المراجع العربية

الاتحاد الأوروبي. (2023). *دعم الاتحاد الأوروبي للمغرب في مجال الهجرة*.
https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/2023/Fiche%20Migration%pdf

أفقير، يس؛ وبنعياش، رشيد. (2021). *الهجرة غير الشرعية بالمغرب، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية*. (19ع)، *المنظومة*، 293– 313، عبد المولى المسعيد. http://search.mandumah.com/Record/1192453

أمشيري، كريمة الطاهر. (2019). إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية. *دورية دعم*، *4*(4)، 9–11، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.
https://daamdth.org/wp-content/uploads/2019/11/DAAM-04-ar.pdf

الأمم المتحدة. (2003). *تقرير التنمية البشرية*. https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr03.shtml

بن الراضي، مليكة؛ والمخي، هاجر؛ والسرغيني، حنان؛ وأقريقز، بدر الدين. (2018). *الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر*. الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة.
https://citizenshiprightsafrica.org/wp-content/uploads/2019/12/AMERM_Rapport2019AR

بودراع، أحمد. (2018). سياسة المغرب لمكافحة الهجرة غير الشرعية، *مجلة دراسات اقتصادية وقانونية*، *2*، 51–69، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور. http://search.mandumah.com/Record/1295137

السربوت، إيمان. (2023). تدبير المغرب للهجرة غير الشرعية: الواقع والآفاق. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، (41)، 165–183، رضوان العنبي. https://search.mandumah.com/Record/1414738

عبد الحميد، أماني عصام محمد. (2020). السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية، *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*.
https://jwadi.journals.ekb.eg/article_233819_f35ed5eb5f57508d641b41d2212726f4.pdf

القصبي، عبد الغفار رشاد. (2004). *مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي ومناهج البحث وبناء المقاييس*، ص20. مكتبة الآداب، القاهرة.

لرقم، عز الدين. (2017). العولمة غير المتوازنة وآثارها على الهجرة غير الشرعية: المغرب العربي نموذجا. *مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، *8ع*، 401–412. المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، الجزائر.
https://search.mandumah.com/MyResearch/Home?rurl=%2FRecord%2F988258

لزعر، محمد. (2012). *محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس بفاس، المغرب، المنظومة، 27–42. https://search.mandumah.com/Record/5 27-4297309

مجد، خربوط؛ وأحمد، سحر. (2013). الهجرة غير الشرعية من المغرب نحو إسبانيا: أسبابها وآثارها، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، *35*(7)، 225–244، *سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة تشرين، سوريا. https://search.mandumah.com/MyResearch/Home?rurl=%2FRecord%2F1184031

مرزوق، ريمة. (2020). الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية. *مجلة الدراسات الحقوقية*، *7*(3)، 38–81، *كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر*. DOI: 10.35777/1799-007-003-002

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (نوفمبر، 2022). *نحو تعزيز فرص العمل اللائق في مصر للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية*. منتدى السياسات العامة، العدد 3، ص20. https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA

هلال، علي الدين. (2014). *السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة*، ص140. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية

BBC, https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57188143

De Haas, H. (2010). *"Euro-Mediterranean migration futures: The cases of Morocco, Egypt and Turkey"*. In: *Migration from the Middle East and North Africa to Europe,* P6, Amsterdam University Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctt12877p6.5

Jamal, B. (2021). Current Moroccan immigration and asylum policy: Eight years after the adoption of the "New Policy". *International Journal of Human Rights*, *1*(1), 1-110. http://www.humanrights.periodikos.com.br/article/60afc89ca953954d033f6962/pdf/humanrights-1-1-110.pdf

Kausch. K. (2017). *Europe's Maghreb Headache.* German Marshall Fund of the United States, JSTOR. http://www.jstor.com/stable/resrep18800

Koser, K. (2005). *Irregular migration, state security and human security*, P5. Global Commission on International Migration (GCIM). https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/ 5.pdf .

Lahlou, M. (2015). *Changing migrations patters in the Mediterranean: Morocco's experience of migration as a sending, transit and receiving country,* Lorenzo Kamel (Ed.), 1-10. Istituto Affari Internazionali, (IAI), JSTOR. https://www.jstor.org/stable/resrep09850.10

Meknassi, R. F. (2019). *Moroccan migration law in storm*, 126-147. Revue de Droit Comparé du Travail et de la Sécurité Sociale. https://journals.openedition.org/rdctss/1392

Merlino, M., & Parkin, J. (2010). *Irregular migration in Europe: EU policies and the fundamental rights gap,* 1-20. Centre for European Policy Studies (CEPS). https://migration.etuc.org/en/docs_en/1%20Irregular%20Migration%20in%20Europe_%20EU%20policies%20and%20the%20Fundamental%20Rights%20Gap.pdf

Musette, M. S. (2018). *Algerian migration policies*, 1-2. https://www.researchgate.net/publication/329164792_Algerian_Migration_Policies

Reifeld, H. (2015). *Migration and refugees: Emigration, transit, and host country*, P 10. Konrad Adenauer Stiftung, JSTOR. http://www.jstor.com/stable/resrep10111.6

United Nations. *International migration stock 2020 destination and origin.* https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock .

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 3 (July 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Morocco Policies Toward Irregular Immigration (2003- 2020)

Abstract

Irregular immigration has become a significant challenge for many countries today, including both sending and receiving nations. Morocco, in particular, suffers from this issue as it serves as a transit country for migrants from Africa to Europe. This study aims to analyze the phenomenon of irregular immigration and the policies that Morocco has adopted to address it. Specifically, the study seeks to answer the question: "What are the primary policies implemented by Morocco to tackle the issue of irregular immigration?" Through the use of public policy analysis theory and descriptive analytical methodology, the study attempts to evaluate Morocco's policies, analyze their effectiveness, and identify any discrepancies between policy goals and actual implementation. The study found that Morocco has made a significant effort in addressing this issue by creating a legal and institutional framework, developing a new strategy to address irregular immigration, and collaborating with African and European countries to reduce the number of irregular migrants. Despite these achievements, Morocco still needs to continue its efforts to further reduce the number of irregular immigrants.

Keywords: Irregular immigration, Morocco, public policies